



usmlo.org

صوت الثورة

يا عمال كل
البلدان، اتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية. اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية.

مغزى ولاية أوباما الثانية

دولة أوباما المارقة

هل يكتب للعالم النجاة من عقيدة أوباما شن الحروب بطائرات من دون طيار؟

الجميع محلياً وعالمياً. تتعارض الظروف الموضوعية والذاتية المنظمة في إطار القوة المتساوقة للعمال مع عقيدة أوباما الحربية هذه وتدميرها للحقوق. تتحمل شعوب أمريكا الشمالية مسؤولية إجتماعية جمة في التصدي لعقيدة أوباما الحربية هذه وتدمير الحقوق في المكسيك وكندا والولايات المتحدة و في العالم ككل. يتمثل الهدف الغير المعلن لهذه العقيدة إلى الدفاع عن الحقوق الإحتكارية للمصالح الأمريكية الخاصة بإستغلال الأراضي ذات السيادة والموارد الطبيعية والمقدرات البشرية لشعوب الأرض و تحطيم أية مقاومة في وجه هذا الإستغلال و الدوس على الحقوق السيادة بالإضافة إلى حرمان منافسيها الإمبرياليين من الوصول إلى الدول والشعوب ذات السيادة.

ستتميز ولاية أوباما الثانية بالترويج الغير المسبوق لما يسمى بعقيدته القائمة على شن الحروب بطائرات من دون طيار. وهي الآلية التي تعتمد الإمبريالية الأمريكية لتنفيذ اغتيال أشخاص محددین والمترافقة مع العمليات السرية التي تهدف إلى إثارة الحروب الأهلية والفوضى. هذه محاولة يائسة فوضوية ما تزال تؤمن بأنه يمكن للولايات المتحدة الغلبة على منافسيها سواء من القوى الإمبريالية الأخرى أو من الدول النامية العازمة على إحتلال موقع لها في عالم اليوم، بالإضافة إلى قهر الشعوب المناضلة في سبيل حقها بالوجود.

تؤمن عقيدة خوض الحروب بطائرات من دون طيار بأنه يمكن تحقيق أمن الولايات المتحدة ومشروع بناء إمبراطوريتها من خلال تدمير الحقوق الفردية والجماعية في الداخل وفي الخارج. في حين يمكن أمن أية دولة حديثة في النضال من أجل حقوق

التتمة على الصفحة الثانية

خطط لفرض الموت المدني والفوضى داخل البلاد

المعايير الموضوعية إعتباطياً من قبل الحكومة من الحقوق المدنية الأساسية ما يعتبر موت قائم على حرمانهم من الإشتراك في حياة البلاد لاسيما الحياة السياسية والإقتصادية. فليس من قبل المصادفة أن يستهل أوباما ولايته الثانية بالتركيز على المهاجرين والحد من إنتشار الأسلحة. فالهجرة مسألة أساسية على سلم الاهتمامات منذ زمن. وكذلك كانت حوادث إطلاق النار في المدارس والجرائم العنيفة تنصدر مسائل فترة رئاسته الأولى وما قبلها. فلماذا يتم التركيز عليها الآن بالتحديد؟ الجواب يكمن في رغبة أوباما تعزيز دولة اللاقانون وصلاحتها

تعني ولاية أوباما الرئاسية الثانية تعميم حالة واسعة من الموت المدني والفوضى داخل البلاد وإستخدام أكبر للصلاحيات الأمنية كجزء لا يتجزأ لعقيدته شن حروب بطائرات بدون طيار ولتنفيذ المزيد من الإغتيالات الإستهدافية والتنسب بالمزيد من الحروب المدنية والفوضى خارج البلاد. يبدو هذا جلياً في خطط أوباما بشأن الهجرة ومقترحاته الخاصة بالحد من إنتشار الأسلحة.

يظهر أوباما وكأنه يتجاوب مع مطالب الأقليات والمهاجرين إلا أنه يعمد بأفعاله إلى توفير إطار قانوني لتبرير الإنتهاكات المفضوحة للحقوق والموت المدني لقطاعات واسعة من الشعب. يمثل الموت المدني حرمان أولئك الذين لايندرجون في إطار

التتمة على الصفحة الثانية

ومنافسيتها وتناقضاتها الداخلية ومن منافسيتها الخارجيين إضافة إلى المقاومة التي تلاقيها من شعوب الأرض. يكون الإستمرار في الإحتلال العسكري التقليدي على أساس قواعد عسكرية ضخمة و الناشئ بعد الحرب العالمية الثانية ذي جدوى إقتصادية إن قامت الدولة الواقعة تحت الإحتلال بدفع فواتير إحتلالها. وهو حال اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا. عمدت الأمبراطورية الأمريكية على تعديل أساليب عملها بعد وقف تقدم الجيش الأمريكي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهزيمته التالية في فيتنام ومن ثم إنهيار الإتحاد السوفيتي.

منذ إنهيار الإتحاد السوفيتي فقدت تعريفات الحرب الباردة ومبرراتها علة وجودها وقد معها الحكام الأمريكيون قدرتهم على التجديد. وتدل عقيدة حرب الطائرات بدون طيار العائدة لأوباما على تهالك القوة الأمريكية المنفلتة من أية قيود. بالتوافق من الإستهلاك التقليدي للضغط العسكري المستمر على دولة ما في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لطالما لجأت الولايات المتحدة منهجياً إلى تمويل وإثارة الفوضى والعنف في تعميم لحالة من الإنفلات والدمار التي زعزت إستقرار المجتمعات.

أسس لهذه السابقة الرئيس السابق جورج بوش الأب من خلال الحصار الإقتصادي وحظر الطيران والقصف الجوي المستمر للعراق قبل الغزو والإحتلال الأمريكيين. كانت الفوضى نفسها مصير الحرب على أفغانستان لعقود وهي إمتدت اليوم إلى الباكستان. عمدت الولايات المتحدة كذلك إلى الإعتماد الكبير على حلف الناتو لتفتيت يوغسلافيا وإذكاء حمامات الدم والفتنة على أسس قبلية وعرقية وطائفية وإثنية توجت بضربات مباشرة من قوات النيتو. وهذا ما تكرره الولايات المتحدة مؤخراً بتنظيم وتمويل العنف والفوضى القبلية والإثنية والدينية والطائفية بدور أساسي داعم من قبل قوات النيتو وكندا من أجل تدمير نظام القذافي في ليبيا ما خلف حالة من الفوضى والعنف تأخذ بالتمدد إلى مناطق أخرى من شمال أفريقيا الغربي. تقوم الولايات المتحدة وقوات النيتو والقوات الفرنسية اليوم بمهاجمة مالي وإذكاء العنف الطائفي في الجزائر. يستمر تخريب مشابه في سوريا حيث تقوم قوة من المرتزقة حسنة التسليح والتمويل بشن حملة تدميرية ضد نظام الأسد.

العالم برمته كساحة حرب

إن عقيدة أوباما الحربية هي لحرب مفتوحة تشمل العالم برمته. ينظر إلى العالم على أنه ساحة من الفوضى تغيب عنه أية ضوابط قانونية على أليات القوة الأمريكية بما فيها العسكرية وشركات التعهدات الخاصة وأجهزة التجسس. تفقد كافة المعادلات القائمة على الحسابات السابقة معانيها في ظل الفوضى التي أطلقت عنانها القوة المنفلتة للولايات المتحدة. وحدها المقاومة المنظمة لشعوب الأرض قادرة على مواجهة تبعات هذه القوة التي ستدعي رئاسة أوباما بصلافة التحكم بها كي لا تخرج عن السيطرة.

تقلص حروب الطائرات بدون طيار من التكلفة السياسية والإقتصادية للتدخل العسكري التقليدي باستخدام قوات برية. ولا يتم الإلتزام بأية قواعد لشن الحروب بما أن حرباً فعلية لم يتم الإعلان عنها بشكل رسمي. ولا يتم التسليم بسيادة سوى سيادة

حرب أوباما بطائرات من دون طيار حيز التطبيق

تعتبر حرب أوباما التي تشن بطائرات من دون طيار انزياحاً عن نظام التعذيب والصدمة في عهد بوش-تشيبي-رمسفيلد برغم تبنيها لأسوأ ما فيها. تسمح العقيدة الجديدة لأوباما بتبني خطاب جديد بأن الولايات المتحدة غير منخرطة في أية حروب. تتطوي هذه العقيدة على إنشاء قواعد عسكرية حول العالم تعرف بليلي باد (وهو إسم مستعار من تحفز الضفدع للقفز فوق بركة من الماء)، وتتضمن طائرات من دون طيار وصواريخ طويلة المدى ووحدات من القوات الخاصة المستعدة للتحرك بسرعة. لم يعد للقوات البحرية الأمريكية في أعالي البحار المفضلة على عهد بوش الأولوية، بل ستضطلع الآن بدور رديف لقواعد الليلي باد إلى جانب القواعد العسكرية التقليدية الإستراتيجية الأكبر بطائراتها المقاتلة وقاذفاتها وقواتها البرية وأسلحتها الفضائية وعلى نحو خاص معدات التجسس والإتصالات.

من هذه القواعد العسكرية المتسعة معسكر ليمونيه في جيبوتي في شمال أفريقيا. تقول صحيفة الواشنطن بوست بأن معسكر ليمونيه "هو قاعدة الطائرات من دون طيار الأنشط خارج ساحة الحرب الأفغانية مع تسجيل 16 طلعة لهذه الطائرات يومياً." من تلك القاعدة يمكن للطائرات بدون طيار ضرب أهداف والتجسس عليها في اليمن والصومال والسودان وإريتريا وأثيوبيا وسواها. تتطلق هذه الطائرات أيضاً من أفغانستان والعراق مما يجعل كامل منطقة الخليج العربي وغرب ووسط آسيا والقرن الأفريقي تحت رحمة الجيش الأمريكي ونظام الإغتيال الإستهدافي والقتل الغير قانوني العشوائي الواسع الذي تمارسه الآلة الحربية الأمريكية لترويع الناس، ومن ضمنهم مواطنون أمريكيون. من المعتقد بأن الطائرة التي إغتالت المواطن الأمريكي أنور العولقي وإبنة عبدول في شمال اليمن كانت إنطلقت من معسكر ليمونيه.

تضيف صحيفة البوست بأن مخالف الجيش الأمريكي تنتشر عبر القارة الأفريقية. إذ توجد قواعد ليلى باد الشبه سرية التي ينشط منها تحليق طائرات بدون طيار وعمليات القوات الخاصة بشكل يومي في بوركينا فاسو وموريتانيا وأوغندا وأثيوبيا وجيبوتي وكينيا بالإضافة إلى قاعدة إضافية يجري العمل على بنائها حالياً في جنوب السودان. وفق قيادة القوات الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) "فإن البنتاغون قد بدأ بنشر 4000 جندي إضافي في 35 دولة أفريقية."

تضيف البوست بأن البنتاغون يقوم بإنفاق 8.1 مليار دولار على تحديث قاعدة متقدمة ومهبط طائرات في موريتانيا على الطرف الغربي للصحراء الكبرى. وهي قريبة من الحدود مع الجارة مالي التي تسودها الاضطرابات."

من جهتها تقول صحيفة ارمي تايمز الأمريكية: "تبرز أفريقيا على وجه الخصوص كأولوية قصوى للحكومة الأمريكية بسبب التهديد الأكبر للأمن الأمريكي والإقليمي الذي تمثله المجموعات الإرهابية المنتشرة هناك."

تؤسس عقيدة أوباما الحربية هذه على مشروع بناء الإمبراطورية الأمريكية من سني الحرب العالمية الثانية والتي تسيطر الآن على مناطق واسعة من العالم. إلا أنها تضطر اليوم إلى تعديل وسائلها نتيجة الضغط من قواتها المسلحة الضخمة

الإمبراطورية الأمريكية وهي التي جعلت من العالم كله ساحة حرب وقتل. ستوسع الطائرات بدون طيار من مفاعيل إرهاب الدولة الأمريكي إلى أقسام أكبر من الشعب في الولايات المتحدة، وهي التي يتم استخدامها في الإغتيالات الغير قانونية التي تستهدف أشخاص محددين بما فيهم مواطنين أمريكيين. فبعد إستهداف الأمريكيين الأصليين والأفارقة الأمريكيين والهسبانيين، يغدو الجميع اليوم هدفاً مشروعاً.

محاولات تبرير وإضفاء صبغة قانونية على حرب الطائرات

بدون طيار

يقال بأن إدارة الرئيس أوباما تعمد إلى وضع كتاب قواعد يمهّد لتبرير إغتيال أشخاص محددين من قبل الطائرات بدون طيار بما فيها قتل مواطنين أمريكيين. تهدف هذه القوينة في النظرية وفي الممارسة إلى تهميش القوانين المحلية والدولية التي تحرم هذه الممارسات القروسطية وبخاصة منها تلك القوانين الناجمة عن هزيمة الفاشية بعيد الحرب العالمية الثانية.

يسعى أوباما إلى وضع إطار قانوني لتبرير ما لا يمكن تبريره وذلك باستخدام القانون لتبرير إنتهاك الحقوق وهو ما تمارسه الإمبراطورية الأمريكية بشكل روتيني اليوم.

قال أوباما في مقابلة مع جون ستوارت في برنامج الديلي شو يوم 18 أكتوبر بالإشارة إلى الحرب التي تشن بطائرات بدون طيار: "إحدى الأمور التي يتوجب علينا فعلها هو توفير هيكلية قانونية بمساعدة من الكونغرس وذلك لضبط القرارات التي علينا إتخاذها [بخصوص القتل الإستهدافي والتدخل بشؤون الدول ذات السيادة وعمليات الغزو وخلافه] ليس فقط خلال رئاستي بل خلال أية فترة رئاسية في المستقبل."

عندما اضطر أوباما أثناء حملة إعادة إنتخابه الثانية إلى التعامل مع إمكانية عدم فوزه قالت صحيفة النيويورك تايمز بأن إدارته قد بدأت العمل على "تطوير قواعد واضحة لعمليات القتل الإستهدافي للإرهابيين بطائرات بدون طيار بحيث يرث الرئيس الجديد قواعد ومعايير واضحة."

لا يقتصر الأمر هنا على ضبط آليات أهداف سياسة براغماتية تعوزها المبادئ. إن هدف سياسة تتمثل بتحديد مجال سلطة الحكومة على ممارسة القتل الإستهدافي يجعلها قوة أمنية منفصلة من أية ضوابط. عمد الرئيس السابق بوش الابن إلى جعل التعذيب مجال ذو صلاحية أمنية بحجة أنه حق لها ممارسة التعذيب لأن تعريفه لم يكن على درجة من الوضوح.

تتبدى سلطة الدولة في سجن وقتل الناس من دون أي اعتبار لحكم القانون ومن دون حالة إعلان حرب إحياءاً للممارسات القروسطية للأمرء المتحاربين على أساس القوة تصنع الحق. أقدم الرايخ النازي لأدولف هتلر على ممارسات شبيهة وبخاصة الإجتياح المفاجئ لتشيكوسلوفاكيا وبولونيا ومن ثم الإتحاد السوفيتي في 1941 على الرغم من معاهدة عدم الإعتداء الموقعة عام 1939.

إلا أنه لا توجد سوابق لنمط السلطات البوليسية التي يحاول أوباما إقتناصها والتي تهدد بنشر فرضى قد تعود على مسببها مما يتطلب الأمر قتل أكثر مروعة لتدجين القتلة أنفسهم. تختلف هذه السلطات البوليسية عن تلك الراجحة في الماضي والتي إستهدفت الأقليات و الخصوم السياسيين والمجموعات الإجرامية أو ببساطة "الأشرار". تجعل هذه السلطات الأمر يبدو وكأن "الأخبار" و"الأشرار" ليسوا من السلطة بل عناصر تتعارك

على تناشئ النفوذ حتى داخل دوائرها الحاكمة والضحية دوماً هم الناس.

يتم إستخدام الطائرات بدون طيار روتينياً على طول الحدود مع المكسيك وكندا تحت نظر دولة الإحتكاريات الأمريكية الشمالية الجديدة التي إبتلعت المكسيك وكندا. يدل هذا كله على أنه لا حدود لما يمكن فعله. فتشابك السلطة الحاكمة الأمريكية لا يقتصر على الظروف القائمة داخل البلاد والعالم لا بل يعكس الأمر عليها ويصيبها بالتضعع.

إستخدام توسيمات سهلة لتبرير الإغتيالات الإستهدافية و القتل

الغير مباشر للمدنيين

يشكل إستخدام تعريفات حقوق الإنسان الزائفة لألبسة الحرب والدفع بالقبول بها كآلية مشروعة لحل النزاعات والخلافات بين الشعوب جزءاً من عقيدة أوباما بشن الحروب بطائرات من دون طيار. إذ تعمد هذه العقيدة على رسم أفراد ودول بتوصيفات بغیضة لتبرير التحرك ضدهم. يتعارض وصم أفراد ودول بالإرهاب والمروق مع مفهوم الدولة الحديثة لأنه يحرمها من حقوقها.

يمكن ملاحقة الأفراد ممن يقدمون على أفعال جرمية كتفجير السيارات والخطف من خلال اللجوء إلى الآليات القانونية والإجرائية المتعارف عليها. لا تقدم دولة حديثة تحترم القانون على إستعمال توصيفات للإلتفاف على النظام القضائي داخل حدودها وخارجها وإلا غدت دولة مارقة وحكومة بغير أهلية للحكم وسلطة تتناقض مع الظروف الحديثة كما هي حال الدولة الأمريكية اليوم وعلاقتها مع من تتأمر أو تتنافس معهم من للفرز بمواقع القوة.

يعلم الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند من دون أن يرف له جفن بأن عناصر محددة تسبب المشاكل في شمال مالي هي عناصر "جهادية وإرهابية" ما يعطي الإمبريالية الفرنسية ضوءاً أخضراً لفعل ما تريد حماية لمصالحها الإقتصادية والسياسية في غرب أفريقيا.

على هذا الشكل يتم رفض المبادئ وإستبدالها بتوكيدات براغماتية معيارها فاعلية إنكار الحقوق أم عدمه، نجاحه أم عدمه. يدعي الفيلم الأمريكي "زيرو دارك ثرتي" بأن التعذيب أسهم في إيجاد أسامة بن لادن ولذا ينبغي قبول هذا النوع من الممارسات. ويؤمن العديد في السلطة الأمريكية بأن هجمات الطائرات بدون طيار في باكستان ناجعة وبأنها قد أضعفت العدو بدرجة كبيرة. بغياب المبادئ لا يمكنك الفوز في نقاش يكون فسطاطه الوحيد النجاح. النقاش الحقيقي ليس نجاعة هجمات الطائرات بدون طيار أم لا، بل كيفية تنظيم مقاومة تلك الدول التي تحرم الناس من الحقوق التي لهم بحكم بشريتهم. إن النضال في سبيل التأكيد على الحقوق هو الطريق الوحيد لتقدم البشرية وللحفاظ على وضمانة أمننا كأفراد وجماعات.

الحاجة إلى تنظيم المقاومة في وجه عقيدة أوباما شن الحروب

بطائرات بدون طيار

سيستمر الناس في تنظيم مقارعتهم لهذه الأفعال المتهورة والغير قانونية للإمبريالية الأمريكية، والتي غدت قوتها المنغلقة معياراً وسابقة تسعى القوى الكبرى الأخرى إلى إتباعه من دون مساءلة أو محاسبة حتى تؤول الأمور إلى مواجهة محتومة بين هذه القوى في حرب كارثية مفتوحة.

ترفض شعوب الأرض العالم القائم على الفوضى والعنف الذي تخلقه الإمبريالية الأمريكية على صورتها. لا يمكن للبشرية

الموت المدني - تنمة الصفحة الأولى

تشير كافة الدلائل إلى أن الحكومة ستضطلع بتحديد إذا ما كانت "السوية العقلية" لأحدهم مرضية للحصول على السلاح، وإلا حرموا من حيازته. يمكن الإستنتاج من القوانين المختلفة الأخرى مثل تلك المتعلقة بالإرهابيين وبلوائح المنع من السفر جواً بأن المعايير والتعريفات الفعلية التي سيتم استخدامها لتحديد "السوية العقلية" ستكون من الغموض بمكان لوصم بعض الأفراد بانعدام تمتعهم بهذه السوية. لا حدود للحقوق التي سيتم إنكارها حالما يتم هذا الأمر من حق السفر جواً ودخول المباني الحكومية الفدرالية والإقتراع. بغض النظر عن رأي المرء في قوانين ضبط استخدام الأسلحة، فإن تطبيق إجراءات كذلك المقترحة في حالة المرضى النفسيين سيفتح الباب أمام فرض الموت الاجتماعي على قطاعات أوسع من الناس.

من المعروف أيضاً بأن النظام الصحي الحالي لا يوفر أي شكل من الرعاية لأي ممن يحتاجها، فما بالك بالأشخاص الأكثر هشاشة وحاجة إليها كالمريض النفسي. تم سجن أعداد كبيرة من المصابين بأمراض نفسية أو الرمي بهم إلى الطرقات من دون توفير أي رعاية يحتاجونها. هذا بالترافق مع خطط تقليص موازنة الرعاية الصحية مديكايد التي تغطي أكثر من نصف تكاليف الرعاية للمرضى النفسيين. وبحسب الجمعية الوطنية لمدراء برامج الرعاية النفسية قامت الولايات بإقتطاع أكثر من 4 مليارات دولار من ميزانيات الرعاية الصحية الحكومية بين عامي 2009 و 2012، وهو التقليل الأكبر منذ إخراج المرضى النفسيين من مؤسسات الرعاية الصحية النفسية على نحو واسع قبل 40 سنة.

يقول أوباما بأن المرضى النفسيين هم أكثر عرضة لعنف الأسلحة، فلماذا إذاً استهدافهم بقوانين ضبط الأسلحة؟ بشكل عام تتراجع معدلات الجرائم العنيفة وتسجل نسب جرائم القتل تراجعاً هو الأكبر منذ رئاسة جون كينيدي. مما لا شك فيه بأن العنف هو مشكلة إجتماعية أساسية، ولكن ما السبب الكامن وراء التركيز ضبط استخدام الأسلحة إذاً؟ ليس في الأمر زرع الشقاق بين الناس فحسب لحرف إنتباههم عن المصادر الفعلية للعنف كالفقر وحرب أوباما بالطائرات من دون طيار التي تقتل وتقتل المدنيين، بل هي تبرير لما لا يمكن تبريره وهي الهيكلية القانونية لفرض الموت المدني وترويع قطاعات أوسع من الناس. يتطلب المجتمع الحديث ديمقراطية حديثة ومؤسسات تلتزم ضمان الحقوق وليس الحرمان منها. تتحو مساعي الولايات المتحدة تدمير الحقوق في الداخل والخارج في الإتجاه المعاكس وهي آيلة للفشل حتماً. وهي محاولة للتهرب من نداء التاريخ فيما يتعلق بتطور المجتمع وتحديث الحكم عن طريق التأكيد على الحقوق الفردية والجماعية للكُل. لا يمكن تحقيق الأمن عن طريق الفوضى والعنف للقوة الأمريكية المنفلتة، بل في الكفاح المنظم للتوكيد على حقوق الجميع وفيه أيضاً تقدم المجتمع.

الأمنية غير المحدودة بهدف القمع في الداخل. سيقدم أوباما تصوره لفضية الهجرة في خطاب يوم 29 يناير وتتوي مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ لتقديم خطتهم عن الأمر أيضاً. من المتوقع أن ينحو المقترحين في إتجاه ما تقدم به السيناتور تشارلز شومر العضو الديمقراطي البارز عام 2010. وهو وآخرون فاعلين في تقديم هذا الأخير من بين المجموعة التي ستعرض للمقترح الجديد.

تدعو خطة شومر إلى إلزام كافة العمال ببطاقة تعريف شخصية ذات سمات إلكترونية والتي يمكن إعطائها بعد التحقق من خلفية المتقدم للحصول عليها لإثبات كونه مواطن أو مقيم دائم قانوني في البلاد. يزعم بأن البطاقة تهدف إلى منع العمال الغير حاصلين على وثائق إقامة من العمل إلا أنها ستكون أداة لإخضاع القوة العاملة بأسرها وفرض الموت المدني وربما معسكرات الشغل القسرية على كل من لا يمكنه الحصول على بطاقة التعريف المقترحة.

تتبدى حقيقة الأمر حيث فرضت الحكومة إثبات المواطنة كما في ماساوشتس للحصول على الضمان الصحي وهو ما أدى إلى حرمان الآلاف من المواطنين لعدم قدرتهم على إثبات مواظنتهم بما يرضي متطلبات الحكومة. تستهدف بطاقات التعريف الإلكترونية أو ما يشابهها في حال صدور قانون جديد للهجرة إلى تحقيق الغاية عينها أي إلزام الجميع التسجيل لدى الحكومة وإيداعها سمات التعريف الإلكترونية ليعود إليها تقرير منح البطاقات أم لا. ستقرر الحكومة الفدرالية حينها من يمكنه العمل أم لا، ومن سيتمكن من اجتياز إمتحانات تحديد الأهلية للحصول على البطاقة أم لا. وستتوسع وظيفة هذه البطاقات لتشمل تمكين الدخول إلى المطارات والمباني الحكومية ولتلقى تأمين البطالة والضمان الإجتماعي أو حتى للإقتراع. أما عدم التمتع بهذه البطاقة فسيعني موتاً إجتماعياً والمزيد من الإعتداءات على الحقوق كحقي التعبير والتنظيم.

يقدم أوباما نفسه كرئيس "تقدمي" يهتم بالرعاية الصحية للمرضى النفسيين وبإنهاء العنف المتولد عن تقشي استخدام الأسلحة بالشاكلة عينها التي يزعم فيها بأنه رئيس "سلام" أنهى الحروب الخارجية بينما تستمر هجمات طائراته بدون طيار. لم يتم الإفصاح عن أوامر أوباما التنفيذية حول ضبط استخدام الأسلحة. ألا أنه تطرق إلى المسألة بالقول بأن "شخصاً يعاني من مرض نفسي سيكون هو الضحية الفعلية لجريمة عنيفة لا الشخص الذي قام بهذه الجريمة." وأضاف: "علينا أيضاً العمل كي يغدو الحصول على الرعاية الصحية النفسية بنفس سهولة الحصول على الأسلحة." يتدثر هذا الخطاب بقناع الإهتمام بالمسألة، إلا أن مضمون القوانين الفعلية التي يتم إعدادها تشي بأنه سيتم إستعمال المرض النفسي كأداة أخرى للحرمان من الحقوق بدأ من مسألة ضبط الأسلحة وصولاً إلى ما يتجاوزها.

